

الملاذ الآمن في زمن الحروب

تأثير الصراع باليمن على القطاع المصرفي



3	مقدمة
4-5	القطاع المصرفي
6	تحديات القطاع المصرفي
6-7	أزمة السيولة النقدية
7-8	السحب على المكشوف
9	أدوات الدين العام
10	تدهور الريال اليمني
11-12	انقسام السياسة النقدية
13	تجميد الأرصدة
14	خطابات الاعتماد
15	منع تداول الطبعة الجديدة
15	استهداف البنوك
16	تحليل مؤشرات القطاع المصرفي
17	هيكل الودائع في البنوك اليمنية
19	توصيات
20	المراجع

- الحرب في اليمن تركت تداعياتها على مختلف مناحي الحياة ومجالاتها، حيث انكمش اقتصاد البلد مع تضرر البنى التحتية، وتراجعت مؤشرات أداء الاقتصاد، ابتداء من التصدير والاستيراد، إلى الحركة التجارية الداخلية، أو الإنتاج والتصنيع.
- كان القطاع المصرفي في اليمن أبرز تلك القطاعات التي تأثرت بالحرب، وواجه، تحديات كبيرة ومشاكل معقدة ومركبة، على رأسها انهيار سعر العملة الوطنية، وأزمة السيولة، وانقسام السياسة النقدية، وتنازع السلطات بين طرفي الصراع.
- قبيل الحرب كان القطاع المصرفي اليمني يشهد انطلاقة كبيرة سواء في التحول نحو الأتمتة أو تنوع الخدمات المالية ووسائل الدفع الإلكترونية، وتقديم خيارات وفرص تمويلية متعددة، إلا أن البنوك والمصارف اليمنية لا تزال الأصغر من حيث الحجم مقارنة بالقطاع المصرفي في الشرق الأوسط.
- بالرغم من هذا التحول نحو تنويع الخدمات المالية والتمويلية إلا أن جزءاً كبيراً من البنوك التجارية كانت تستثمر الغالبية المطلقة من ودائع العملاء ومدخراتهم في أدوات الدين العام (أذون الخزانة - الصكوك الإسلامية - إعادة الشراء - شهادات الإيداع) ما زاد من حجم المخاطر في ظل الحرب التي عصفت باليمن، والتهديد الوجودي لشكل الدولة.
- تفاوتت تأثيرات الحرب على البنوك اليمنية، بناءً على طبيعة تعاطي الإدارات التنفيذية مع الأوضاع الطارئة ففيما أصبحت عدة بنوك على وشك الإفلاس، استطاعت بنوك أخرى ترسيخ تجربة مصرفية ناجحة تجلت مظاهرها في مؤشرات الأداء المصرفي والقوائم المالية لتلك البنوك.
- منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية سيبحث في هذه الورقة بشكل معمق طبيعة تلك التحديات التي واجهت القطاع المصرفي اليمني، وكيف أثرت الحرب على البنوك اليمنية، وطريقة تعاملها مع تلك التحديات، من خلال فريق مصرفي متخصص لتعطي مؤشرات واضحة تستعين بها القيادات المصرفية خلال إدارتها لدفة هذا القطاع الهام والحيوي في البلد.

النشأة والتطور

- عقد أول مؤتمر اقتصادي في الشطر الشمالي خلال الفترة (25-26) أكتوبر 1962م بمشاركة كبار تجار البلد في الداخل والخارج، واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات، التي مثلت حينها رؤية مستقبلية ناجحة لماهية ودور الاقتصاد الوطني، أهمها على الإطلاق التوجيه بإنشاء أول مصرف وطني يسمى (البنك اليمني للإنشاء والتعمير)، وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن الجمعية التأسيسية للبنك وإصدار نظامه الأساسي، وأصدر رئيس الجمهورية حينها قراراً جمهورياً يقضي التوقيع بإنشاء بنك وطني وتسميته بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير.
- مع انضمام الشطر الشمالي من اليمن إلى صندوق النقد الدولي في العام 1970م، تم إنشاء البنك المركزي اليمني في 27 يوليو 1971م، وبإنشائه وضعت الأسس التشريعية والعملية واللبات الصحيحة الأولى؛ لبناء نظام مصرفي بالمفهوم الاقتصادي في الشطر الشمالي (سابقاً)؛ حيث شرع البنك في ممارسة جميع صلاحيات المصارف المركزية، وتركزت في يده جميع الصلاحيات المالية والنقدية التي كانت تقوم بها كل من لجنة النقد اليمنية، هيئة الرقابة على عمليات النقد، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد.
- في العام 1972م صدر قانون البنوك، لكن البنك المركزي اليمني قد منح العديد من التراخيص.
- في العام 1979م وصل عدد فروع البنوك التجارية والأجنبية إلى ستة بنوك، وتوسعت البنوك وارتفع عددها وكذا فروعها.
- في العام 1973م أصدر البنك المركزي لائحة لتنظيم أعمال الصرافة؛ حيث كان يوجد 134 مكتباً منها 80 مكتباً مرخصاً، وحظرت اللائحة مزاوله مهنة الصرافة دون موافقة البنك وتحديد الشروط التي يجوز ولا يجوز فيها ممارسة الصيرفة.
- في جنوب اليمن مثل النظام المصرفي للدولة المستقلة امتداداً ثابتاً لما كان عليه سابقاً، حيث يوجد فروع لثمانية مصارف، ستة منها أجنبية (بريطانية، هندية، باكستانية) وفرع لمصرف أردني، وبنك الجنوب العربي، وهو بنك مشترك هندي بريطاني، وظلت هذه البنوك تعمل بنفس الأساليب والنظم، التي كانت تعمل بها قبل الاستقلال تحت إدارة مجلس المديرين، وتحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد الجنوب اليمني في العام 1968م، وكذلك ظل الحال بالنسبة للوكالات وشركات التأمين.

- وفي 22 يونيو 1969م ومع استيلاء يسار الجبهة القومية على السلطة في الجنوب، شرعت السلطة الجديدة في تحولات اقتصادية اشتراكية مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي، الذي بدأ في التطور على قاعدة تجميع ووحدة المؤسسات المصرفية بدلاً عن التعددية السابقة.
- وفي 27 نوفمبر 1969م صدر قانون التأمين، الذي نص على إخضاع جميع فروع المصارف التجارية، وشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في البلد للملكية العامة، وإنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري مقرها مدينة عدن، وتسمى هيئة المصارف، كما تضمن القانون إنشاء مؤسسة النقد اليمنية.
- في العام 1971م تم تأسيس (البنك الأهلي لليمن الجنوبي) على قاعدة دمج المصارف الثمانية المؤممة وبرأس مال قدره 1.5 مليون دينار مدفوع نقداً، وتتولى هيئة المصارف مائة إدارته إلى جانب واجباتها في وضع السياسات المصرفية وفق التوجيهات الجديدة وخدمة القطاع العام والوطني الخاص.
- في العام 1972م صدر قانون (النظام المصرفي) الذي تضمن إنشاء مصرف اليمن المركزي، الذي تولى جميع واجبات واختصاصات ومهام المصرف المركزي للدولة، وإلغاء هيئة المصارف ومؤسسة النقد اليمنية، ويتولى (مجلس إدارة النظام المصرفي) مهمة متابعة تنفيذ السياسة الخاصة بدور النظام المصرفي في التنمية، وما ظل سارياً حتى قيام الوحدة.
- حالياً يتألف القطاع المصرفي اليمني من 20 مصرفاً تقسم إلى: 9 مصارف محلية تجارية، وثلاثة مصارف محلية إسلامية، وأربعة بنوك للتمويل الأصغر، وأربعة فروع لمصارف أجنبية، بينها أربعة مصارف مملوكة للدولة.

■ منذ اندلاع الحرب بات القطاع المصرفي في مواجهة أزمات كادت أن تعصف به ابتداء من أزمة السيولة الحادة وانكماش الاقتصاد وتراجع قيمة العملة الوطنية وما أضيف لذلك من تداعيات التنازع في إدارة السياسة النقدية، والرقابة على البنوك والعقبات التي حالت دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه، والتدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفّز على خروج الدورة النقدية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية.

■ أسهمت التحديات بإضعاف البنوك التجارية والإسلامية باليمن في مقابل تنامي نشاط السوق السوداء بشكل كبير، وزعزعة استقرار سعر الصرف، وتزايد صعوبة تمويل الواردات من قبل التجار والمستوردين.

أزمة السيولة النقدية

■ اليمن بلد يعتمد بالدرجة الأولى على النقد المباشر (الكاش) في تعاملاته، حيث أن التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية محدود للغاية، ويقدر إجمالي النقد المصدر في السوق المحلية بثلاثة تريليونات و 760 مليار ريال، مع نهاية العام 2021م، فيما لم يكتب النجاح لمحاولات إطلاق أي عملة إلكترونية ما جعل السوق تعتمد بدرجة كبيرة على الأوراق النقدية

■ يعد التعامل بالأوراق النقدية في البلدان النامية هي العمليات الاعتيادية كوسيلة للمدفوعات بالرغم من ارتفاع درجة المخاطر خاصة في الأوضاع الاستثنائية كالتي تمر بها اليمن.

■ واجه القطاع المصرفي أزمة سيولة خانقة نتيجة عدة أسباب بينها:

1. السحب على المكشوف
2. استثمارات البنوك في أدوات الدين العام
3. تبديد البنك المركزي للاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية والإسلامية الموجودة لديه.
4. تقلص إيرادات الدولة من العملات الأجنبية الخاصة بعوائد مبيعات صادرات النفط والغاز.
5. تضخم النفقات العامة للدولة من خلال التوظيف العشوائي خارج القانون.
6. تصفير الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني في صنعاء من خلال تسييل أرصدة البنك المركزي في الخارج لصالح التجار والمستوردين.
7. مخالفة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل القطاع المصرفي اليمني.



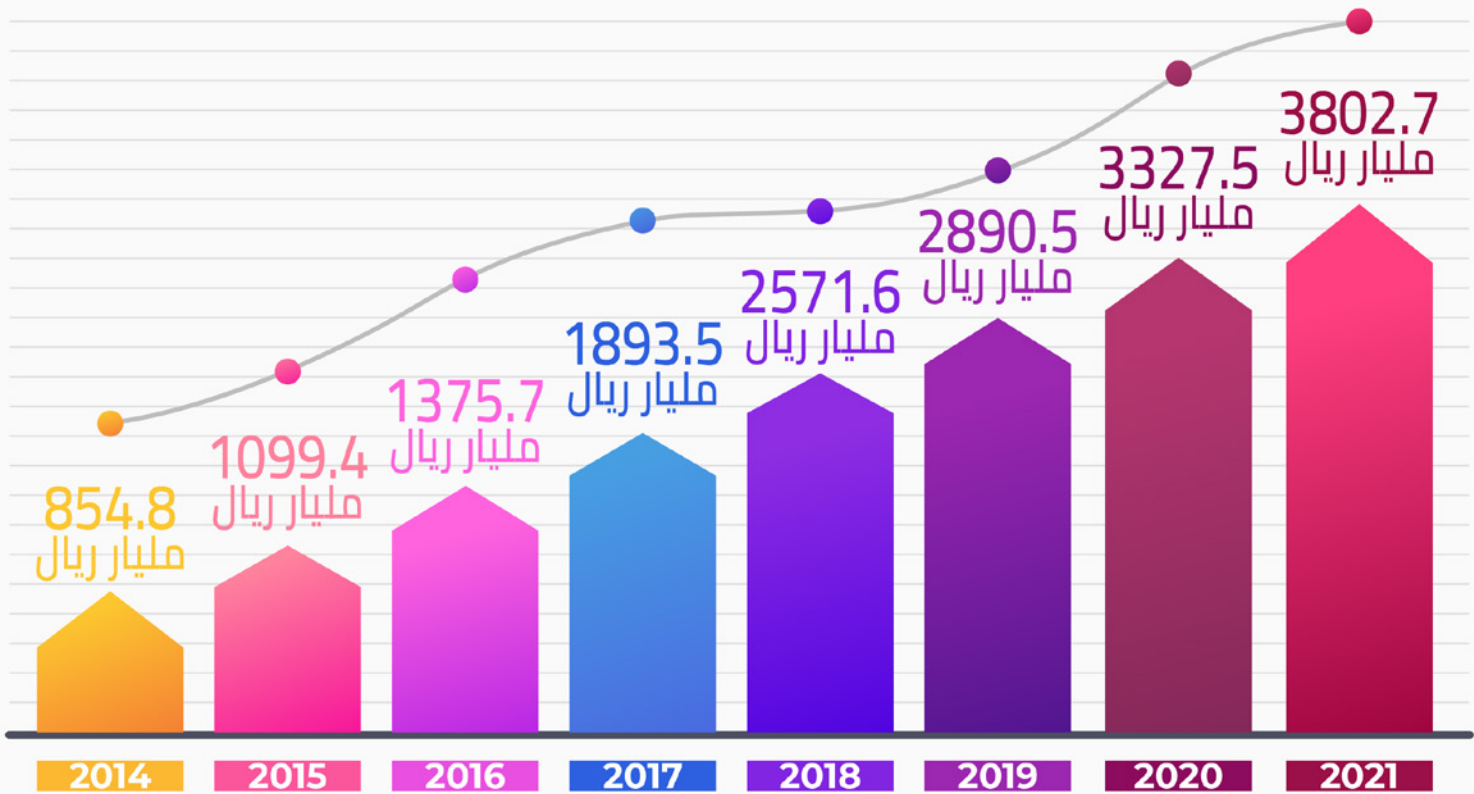
السحب على المكشوف

■ في أعقاب تصاعد الحرب مطلع عام 2015م، أصاب البلاد انحدار حاد في النشاط الاقتصادي، وكان مصدر القلق الرئيسي بالنسبة للإنفاق الحكومي هو توقف صادرات النفط، التي كانت حتى عام 2015م تمثل المصدر الأكبر بالنسبة للإيرادات الحكومية وأهم مصدر للعملة الأجنبية في البلاد، ما تسبب بزيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة.

■ استخدمت سلطات الحوثيين الاحتياطي الخارجي من العملة الصعبة للبنك المركزي اليمني في تمويل الواردات، وبعد أن نفذت لجأت إلى السحب على المكشوف لتمويل النفقات العامة، فتم استنزاف أرصدة البنك المركزي من النقد المحلي والتي تفوق تريليون و 174 مليار ريال، إضافة إلى التصرف في الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية والإسلامية المودعة لدى البنك المركزي اليمني في صنعاء.

■ نتيجة لذلك، اضطرت سلطات الحوثيين في العام 2015م للسحب على المكشوف من البنك المركزي اليمني، حيث ارتفع رصيد السحب على المكشوف من 761 مليار ريال في نهاية 2014م إلى تريليون و524 مليار ريال نهاية العام 2015م، وارتفعت إلى اثنين تريليون و228 مليار ريال نهاية العام 2016م، ووصلت إلى أربعة تريليونات و200 مليار نهاية العام 2021م.

■ أما في عدن فوصل رصيد السحب على المكشوف إلى خمسة تريليونات و816 مليار ريال مع نهاية العام 2021م.



رسم بياني لتطور الاصدار النقدي منذ 2014 حتى 2021

- ارتفعت قيمة أذون الخزانة في صنعاء مع نهاية العام 2021م إلى 1800 مليار ريال، كما ارتفعت قيمة السندات الحكومية في صنعاء نهاية العام 2021م إلى 1600 مليار ريال، وهذه الأموال هي مدخرات صناديق التقاعد الثلاثة، كما ارتفعت الصكوك الإسلامية إلى 120 مليار ريال نهاية العام 2021م في صنعاء.
- يبلغ إجمالي الدين العام في صنعاء نهاية العام 2021م نحو 7720 مليار ريال يمني.
- كما بلغت قيمة الصكوك الإسلامية في عدن 100 مليار نهاية العام 2021م ليصل رصيد الدين العام في عدن 5916 مليار ريال.
- يقدر إجمالي الدين العام الداخلي في صنعاء وعدن 13636 مليار ريال في نهاية 2021م.
- إجمالي السحب على المكشوف إضافة إلى إجمالي قيمة أذون الخزانة والصكوك الإسلامية والسندات الحكومية تعد خارج إطار الدورة النقدية للقطاع المصرفي، وهو ضعف إجمالي النقد المصدر ما سبب أزمة خانقة ومركبة في السيولة النقدية لدى البنوك، حيث أثرت أزمة السيولة المالية للحكومة على السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي الأمر الذي تسبب في مفاقمة الأوضاع لدى البنوك.
- في ضوء ذلك بدأت البنوك التجارية تقلل عمليات السحب من قبل العملاء، ما جعل التجار والمودعين يترددون في ترك البنوك تحتفظ بأموالهم، وازدادت معها طلبات السحب النقدية من القطاع المصرفي؛ الأمر الذي مثل بداية لهجرة رؤوس الأموال، وخروجًا جماعيًا للتدفقات النقدية خارج الدورة المصرفية وتم إيداعها بأشكال خاصة خارج البنوك أو تم تداولها في السوق السوداء.

- تعددت الضغوط على الريال خلال الفترة التي تلت الحرب ابتداء من التراجع الاقتصادي العام وانخفاض موارد النقد الأجنبي لليمن والمتمثلة في مبيعات النفط والغاز الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض تحويلات المغتربين وتدني عائدات السياحة وتراجع المنح والإعانات النقدية الأجنبية، وكلها عوامل مجتمعة أسهمت في ارتفاع عجز ميزان المدفوعات ما أنعش السوق السوداء ومثل فرصة المضاربين للتلاعب بأسعار صرف الريال.
- ارتكبت الحكومتان في صنعاء وعدن خطأ جسيما في الاعتماد على طباعة العملة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مما سارع في انهيار قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية وهذا الإجراء مخالف للعديد من نصوص مواد قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م.
- ارتفع النقد المصدر في صنعاء وعدن من 854 مليار ريال نهاية العام 2014م إلى 3740.2 مليار ريال في أغسطس 2022م، بزيادة 2886.2 مليار ريال، وهذا يفسر التراجع الكبير في سعر صرف الريال اليمني، حيث أنه تمت طباعة هذه الكتلة النقدية بدون غطاء قانوني في مقابل سحب الغطاء القانوني للعملة المصدرة حتى نهاية العام 2014م.
- أدى عدم استقرار الريال اليمني إلى تفاقم حدة أزمة السيولة في القطاع المصرفي، حيث خسر الريال اليمني، مقارنةً بالدولار، أضعاف قيمته منذ مارس 2015، حيث كان يتم تداوله عند 215 ريال مقابل الدولار، وواصل الريال اليمني تدهوره متراجعا إلى مستوى قياسي يزيد عن 1152 ريال مقابل الدولار في أكتوبر 2022 في عدن و 560 في صنعاء.
- أدى الانخفاض والتقلبات السريعة في قيمة العملة المحلية إلى سحب المودعين لمذخراتهم من البنوك وتحويلها عبر الأسواق غير الرسمية إلى عملات أجنبية، ولا سيما الدولار الأمريكي والريال السعودي، للحفاظ على قيمتها والاستفادة من تنامي القوة الشرائية للعملات الأجنبية.
- تسبب انخفاض قيمة الريال في خسارة بعض البنوك التجارية لأصولها الخارجية، وخاصة البنوك التي كانت التزاماتها بالعملات الأجنبية تفوق أصولها.
- نتيجة انهيار قيمة العملة المحلية شهدت السوق المحلية عملية دلورة وتحول السكان في اليمن إلى استخدام الدولار والريال السعودي كوسيلة مدفوعات نظرا لثبات قيمتها، الأمر الذي ضاعف من تدهور قيمة الريال اليمني، وتحولت المذخرات إلى العملات الأجنبية.

- في 18 سبتمبر 2016م أصدر الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي قراراً جمهورياً رقم 119 قضى بنقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، والذي مثل بداية انقسام السياسة النقدية وخلق ضغوطاً إضافية للقطاع المصرفي، بفعل تداعيات عدم تطبيق القرار بشكل صحيح، حيث أسهم التطبيق غير السليم في وجود سلطتين تتنازعان على إدارة السياسة النقدية وإصدار تعليمات متناقضة ومتضاربة، مما أوجد فوضى نقدية.
- قرار نقل البنك إلى عدن كان يفترض أن يصاحبه نقل جميع الأرصدة المدينة والدائنة لحسابات البنك المركزي في صنعاء، إلى البنك المركزي في عدن للسيطرة المطلقة على السياسة النقدية، إلا أن التطبيق المجتزأ وغير الكامل أوجد سلطتين نقديتين، وأوجد عدداً من التداعيات التي أثرت على الوضع النقدي مثل ظاهر الشيك مقابل النقد.
- منذ سبتمبر 2016، أصبح هناك بنكان مركزيان في اليمن "في صنعاء وعدن" كلاهما عجز عن أداء دور بنك مركزي بالكامل ما خلق تضارب في السياسات المالية والنقدية بالبلاد، بينما وجد القطاع المصرفي اليمني نفسه عالقاً في الوسط.
- طالب البنك المركزي اليمني في عدن من البنوك التجارية والإسلامية تزويده بالبيانات الخاصة بعملائها، واعتبر ذلك أحد الشروط للمشاركة في نظام المزادات أو الاعتمادات المستندية، فيما توعد وحذر بنك صنعاء القطاع المصرفي من التعامل مع بنك عدن، ما جعل القطاع المصرفي في وضع صعب، بين التجاوب مع البنك في عدن، أو الرضوخ للبنك الذي تقع مراكزها الرئيسية تحت سلطاته.
- أسهم تنازع السياسة النقدية في إيجاد مركزين رئيسيين لغالبية البنوك التجارية والإسلامية كلاهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر ولديه حسابات منفصلة عن تلك التي تقع في المنطقة الأخرى.

تنازع السياسة النقدية

بنك صنعاء

منع تداول المواطنين بالأوراق المطبوعة حديثاً

منع البنوك من التعامل مع الاعتمادات المستندية التي يقدمها البنك في عدن

تنفيذ عملية ملاحقة واستجواب شملت قيادات في القطاع المصرفي

توعد البنك في صنعاء القطاع المصرفي من التعامل مع بنك عدن

أوامر للبنوك التجارية باستخدام الشيكات لتغطية خطابات الاعتماد لمخالفة تعليمات بنك عدن

تنفيذ عمليات تفتيش لخزائن البنوك والصناديق النقدية الموجودة في مناطق سيطرة الحوثي للتأكد فيما إذا كانت البنوك تتعامل مع العملات الجديدة

بنك عدن

طباعة كميات كبيرة من العملة المحلية بشكليها القديم والجديد

قدم الاعتمادات المستندية للبنوك التجارية والاسلامية وعمالئها

طالب من البنوك التجارية والاسلامية بتزويده بالبيانات الخاصة بعمالئها

أمر التجار بضرورة فتح خطابات الاعتماد مع ضرورة إيداع الأموال المكافئة لقيمة خطابات الاعتماد بالريال اليمني في الحسابات التي يحتفظ بها لديه

هدد البنوك التجارية بغرامات في حال عدم توفيرها النقد اللازم لتغطية قيمة الواردات من السلع المفتوحة

- منذ تقسيم البنك المركزي، قام الفرعان في صنعاء وعدن بتطبيق آليات مماثلة للتعامل مع أرصة البنوك التجارية ضمن نظمها المحاسبية وتقييد عمليات السحب النقدي.
- بالنسبة للودائع التي تم إيداعها قبل سبتمبر 2016 والتي تم نقلها من صنعاء إلى عدن فلا يمكن استخدامها إلا لتسوية المدفوعات المرتبطة بحسابات ممسوقة في البنك المركزي والنظام المصرفي، لكن ليس لأي غرض آخر، مثل مواجهة المسحوبات النقدية للعملاء.
- قام البنك المركزي في صنعاء باتباع آلية مماثلة منذ أوائل عام 2017م فهو لا يسمح للبنوك التجارية باستخدام الأرصة النقدية المتراكمة قبل عام 2017م، والتي تمثل الجزء الأكبر من معظم الأصول المالية للبنوك.
- أدّى فصل المعاملات النقدية عن المعاملات غير النقدية إلى تقويض استخدام أدوات الدفع غير النقدية، مثل الشيكات، وقد أحبط ذلك عموم السكان من إجراء المعاملات المالية ضمن القطاع المصرفي.
- يشترط البنك المركزي في عدن على البنوك الراغبة بإجراء عمليات سحب نقدية جزئية على الودائع التي أصبحت غير قابلة للسحب أن تحول هذه الأصول - بما في ذلك أذون الخزانة - من البنك المركزي في صنعاء إلى عدن، وهو أمر لا يسمح به البنك المركزي في صنعاء.

- بعد حصوله على وديعة سعودية بمقدار اثنين مليار دولار قدم البنك المركزي في عدن الاعتمادات المستندية للبنوك التجارية والاسلامية وعملائها، في مقابل منع سلطات الحوثيين للبنوك من التعامل مع الاعتمادات المستندية التي يقدمها البنك في عدن، وتم تنفيذ عملية ملاحقة واستجواب شملت قيادات في القطاع المصرفي.
- في يونيو 2018، قام البنك المركزي اليمني في عدن بإصدار تعليمات تتعلق بتنفيذ آلية استيراد السلع الغذائية الرئيسية سحباً من الوديعة السعودية البالغ قيمتها 2 مليار دولار التي قدمتها الرياض في الربع الأول من العام 2018.
- في سبتمبر 2018 أصدرت الحكومة اليمنية القرار رقم (75) لتنظيم عملية استيراد الوقود والسلع الأساسية، والذي تضمن بضرورة فتح التجار خطابات الاعتماد مع البنوك التجارية العاملة في عدن لضمان الاستيراد مع وجوب إيداع الأموال المكافئة لقيمة خطابات الاعتماد بالريال اليمني في الحسابات التي يحتفظ بها البنك المركزي اليمني في عدن.
- الإجراء الحكومي في عدن أثار حفيظة الحوثيين، ودفعهم إلى إصدار أوامر للبنوك التجارية باستخدام الشيكات لتغطية خطابات الاعتماد، في خطوة تسعى لمنع نقل العملات الورقية خارج المناطق التي تسيطر عليها.
- توعد الحوثيون البنوك في حال امتثلت للتوجيهات الصادرة من عدن، في المقابل هدد البنك المركزي في عدن البنوك التجارية بالغرامات في حال عدم توفيرها النقد اللازم لتغطية قيمة الواردات من السلع المفتوحة ضمن خطابات الاعتماد البنكية.
- رداً على آلية تمويل الواردات التي أطلقها البنك المركزي في عدن، والتي تتطلب من المستوردين إيداعاً نقدياً لدى البنك المركزي في عدن من أجل ضمان فتح خطابات الاعتماد، فرضت سلطات الحوثيين في ديسمبر 2018 قيوداً جديدة لمنع تحويل الأموال خارج أراضيها.
- لجأ القطاع المصرفي إلى تحويل أوراق نقدية عبر شبكات غير رسمية، إلا أن هذه العملية قد يترتب عنها تحمل تكاليف ومخاطر مرتفعة بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الحرب في اليمن، وبالفعل أصبحت تكلفة نقل الأوراق النقدية إلى عدن لا تطاق، وفي كل خطوة من خطوات الصراع بين البنكين تزداد معاناة القطاع المصرفي.

- في إطار انقسام السياسة النقدية أقر البنك المركزي في عدن طباعة كميات كبيرة من العملة المحلية بشكليها القديم والجديد، في مقابل رفض فرع البنك في صنعاء تداول المواطنين بهذه الأوراق المطبوعة حديثاً واعتبارها مزورة، ما حرم البنوك من إمكانية استقبال مودعين جدد وودائع جديدة، وفاقم من أزمة السيولة، في ظل ارتفاع حجم التضخم وانهيار سعر الصرف، وزيادة الكتلة النقدية، الأمر الذي انعكس سلباً على تدفق الودائع للقطاع المصرفي.
- منع الحوثيين تداول الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة في عدن في مناطق سيطرتها أدى إلى وجود سعرين مختلفين لنفس السلعة والخدمة.
- يقوم الحوثيون بشكل منتظم بعمليات تفتيش لخزائن البنوك والصناديق النقدية الموجودة في مناطق سيطرتهم للتأكد فيما إذا كانت البنوك تتعامل مع العملات الجديدة من الريال التي يتم طباعتها في عدن، وفي بعض الأحيان يتخذون إجراءات لمصادرة الأوراق النقدية الجديدة التي عثروا عليها.

استهداف البنوك

- منذ بداية العام 2018، قام الحوثيون، بمعاقبة البنوك التجارية بحجة خطط نقل مقراتها الرئيسية إلى عدن، أو إجراء معاملات مالية لفتح خطابات اعتماد في إطار آلية تمويل الواردات عبر البنك المركزي في عدن.
- تعرض مدراء بعض البنوك وكبار موظفيها للاستجواب والاعتقال والاحتجاز بحجة تعامل البنوك مع البنك المركزي في عدن، وتدخلوا في أعمالها وألزموها ببيع أجزاء من مراكزها المالية لصالح تجار حوثيين أو مقربين منهم.
- حاول القطاع المصرفي أن ينأى بنفسه من الصراع الحاصل ونادت قيادات مصرفية بضرورة تحييد القطاع المصرفي، غير أن انقسام السياسة النقدية جعل هذا القطاع في مرمى الاستهداف من طرفي الصراع.
- إن أخطر الانعكاسات الناتجة عن انقسام البنك المركزي يتمثل في نقل العمل المصرفي من القطاع المنظم عبر البنوك التجارية إلى القطاع غير المنظم "قطاع الصيرفة" والذي يصعب الرقابة عليه أو أخذ أي بيانات أو معلومات منه.

- تركت الحرب وتداعياتها أثراً كبيراً على مختلف مؤشرات القطاع المصرفي والتي بينها حجم الودائع ونوعيتها، وحجم الأصول المجمعة والأرباح والخسائر كأحد الانعكاسات لقيمة العملة اليمنية وأزمة السيولة والانقسام النقدي الحاصل في البلاد.
- بلغ حجم الأصول المجمعة للقطاع المصرفي في اليمن 4594.9 مليار ريال يمني في العام 2021م، مقارنة مع 2810 مليار ريال في العام 2014م، مسجلة ارتفاعاً غير حقيقي لعدة أسباب أهمها انهيار قيمة العملة الوطنية حيث تجاوز سعر صرف الريال اليمني في بعض الأوقات 1700 ريال للدولار مقارنة مع 215 ريالاً للدولار في 2014م، إضافة إلى زيادة المعروض من الكتلة النقدية حيث ارتفعت من 761 مليار في العام 2014 إلى 3802.7 مليار ريال مع نهاية عام 2021م
- النمو غير الحقيقي للأصول المجمعة يؤكد وجود اختلال في إدارة القطاع المصرفي للكتلة النقدية بالريال اليمني، وتسرب جزء كبير منها خارج القطاع المصرفي، وفي المجمل فإن الأصول المجمعة للبنوك تضمت رقمياً لكنها فاقدة للقيمة.
- انخفضت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية اليمنية من 2.346 مليار دولار في العام 2014م إلى 1.200 مليار دولار في العام 2021م.
- قبل اندلاع النزاع، كانت البنوك التجارية والإسلامية من كبار المستثمرين في أدوات الدين العام المحلي الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالنيابة عن وزارة المالية، حيث تمتلك البنوك التجارية 72% من جميع أذون الخزانة، وفي الوقت نفسه، تستثمر البنوك الإسلامية بكثافة في سندات "الصكوك" الإسلامية.
- استثمار البنوك اليمنية في أدوات الدين العام بنسبة كبيرة من إجمالي ودائع العملاء يرفع من درجة مخاطر تعرضها وتأثرها بالأزمات، مثل أزمة السيولة أو انكشاف المالية العامة للدولة وهو ما ظهر على مؤشرات القوائم المالية للقطاع المصرفي.
- بلغ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني 3660.3 مليار ريال في نهاية العام 2021م مقارنة مع 2225.7 مليار ريال يمني في العام 2014م، بنمو قدره 1434.6 مليار وهي زيادة لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في المعروض من الكتلة النقدية من العملة المحلية.

هيكل الودائع في البنوك اليمنية

(المبلغ بالمليار ريال يمني)

م No.	نوع الوديعة	2014	2020	2021
1	ودائع تحت الطلب	269.3	850.9	910.5
2	ودائع لأجل	861.9	838.8	859.2
3	ودائع الادخار	205.3	276.3	286.9
4	ودائع مخصصة	53.12	531.1	50.9
5	ودائع بالعملات الاجنبية	825.19	1496.9	1552.7
6	ودائع الحكومة	10.6	0	0
	الاجمالي	2225.41	3994	3660.2

■ غير أن هذا النمو في حجم الودائع كان ضئيلاً مقارنة بحجم المعروض من الكتلة النقدية وتدهور سعر الريال اليمني.

■ قام فريق منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية بتحليل القوائم المالية لعينة من البنوك المحلية وهي التي توافرت جميع بياناتها المالية خلال الفترة من: 2014 - 2020، لتحليل طبيعة الأثر الذي تسببت فيه الحرب في مؤشرات وأداء البنوك اليمنية.

■ تفاوتت نسبة نمو الودائع لدى مختلف البنوك بناء على طبيعة بقية المؤشرات المصرفية حيث ساهم حجم وودائع العملاء لدى بنك الكريمي في 2020 نحو 6.2% من إجمالي وودائع القطاع المصرفي، في مقابل 10.9% لبنك التضامن وهما أكبر بنكين سجلا نمواً في وودائع العملاء.

حجم الودائع مقارنة بإجمالي وودائع القطاع المصرفي اليمني في 2020

م No.	البنك	ودائع 2020 (بالمليار ريال)	النسبة من إجمالي وودائع القطاع المصرفي
1	بنك التضامن	435.78	10.9%
2	بنك الكريمي	249.67	6.2%
3	بنك اليمن والكويت	176.08	4.4%
4	بنك قطر الوطني	17.5	0.4%
5	مصرف البحرين	38.8	0.9%

■ خلال فترة القياس 2014 - 2020 سجل بنك الكريمي الإسلامي أكبر نسبة نمو في وودائع العملاء بنسبة 714.1% كأكبر نسبة نمو بين جميع البنوك والمصارف اليمنية، حيث ارتفعت إجمالي وودائع العملاء لدى بنك الكريمي من 30.59 مليار ريال في العام 2014 إلى 249 مليار ريال في العام 2020م.

هيكل النمو في ودائع القطاع المصرفي 2014 - 2020

(المبلغ بالمليار ريال يمني)

م No.	البنك	2014	2020	نسبة النمو
1	بنك الكريمي	30.59	249.06	714.1%
2	بنك التضامن	452.4	435.78	0.3%-
3	بنك اليمن والكويت	87.25	176.08	101%
4	مصرف البحرين الشامل	28.25	38.84	37.4%
5	بنك قطر الوطني	26.94	17.57	34%-

- شهدت بعض البنوك تراجعاً في حجم الودائع خلال الفترة لعوامل ترتبط بالحرب وأخرى تتعلق بطريق تجاوب الإدارات مع الظروف الطارئة التي فرضها الصراع.
- سجلت الودائع المصرفية خلال الفترة 2014 - 2020 نمواً بمقدار 1434.97 مليار ريال وقد توزعت حصة النمو في الودائع على البنوك بالشكل التالي:

نسبة النمو من إجمالي نمو الودائع المصرفية خلال الفترة 2014-2020

م No.	البنك	2014	2020	الزيادة	نسبة النمو
1	بنك الكريمي	30.59	249.06	218.47	15.2%
2	بنك التضامن	452.4	435.78	-16.62	1.1%-
3	بنك اليمن والكويت	87.25	176.08	88.83	6.1%
4	مصرف البحرين الشامل	28.25	38.84	10.59	0.73%
5	بنك قطر الوطني	26.94	17.57	-9.37	0.6%

- التدني في نسبة نمو ودائع البنوك الأخرى يكشف حجم وقيمة الأموال التي غادرت اليمن خلال الفترة 2014 - 2020م
- برغم التحديات الكبيرة التي واجهت اليمن خلال سنوات الحرب وخاصة التحديات التي واجهت القطاع الاقتصادي إلا أن القطاع المصرفي اليمني ظل متماسكاً واستمر في تقديم الخدمات المالية، وبدرجات متفاوتة تعتمد على طريقة إدارة تلك البنوك.
- وفي وقت دفعت فيه أزمة السيولة بعض البنوك إلى حافة الإفلاس، استمرت بعض البنوك في الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء وأدارت السيولة بشكل احترافي، وعلى رأسها بنك الكريمي.
- أقرت أغلب البنوك اليمنية إجراءات لتقييد سحب العملاء لودائعهم على قاعدة تجميد الأرصدة في الحسابات قبل العام 2017م، فيما استمر بنكا التضامن والكريمي في تسليم ودائع العملاء واعتبار جميع الودائع والأرصدة كاش قابلة للدفع في أي وقت.
- اعتمدت البنوك الإسلامية على الاستثمار في أدوات أقل مخاطرة مقارنة مع تلك التي تعتمد عليها البنوك التجارية المتمثلة بالاستثمار في أدوات الدين العام، وما أفرزته من مخاطر تجميد أصول كبيرة من قبل البنك المركزي اليمني، بفعل الأزمة التي تعصف بالدولة والبنك المركزي.

- تطوير دليل وطني لحوكمة العمل المصرفي تتولى إعداده جميعة البنوك اليمنية أو البنك المركزي.
- إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك لتشجيع المزيد من المساءلة والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمودعين.
- إنشاء نظام أكثر تشدداً في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتدريب جميع العاملين في البنوك المرتبطين بهذا المجال.
- تحسين قدرات الموظفين عند تنفيذ العمليات بما يحقق: الجودة، الدقة، السرعة، الضبط، وبما يحميهم ويحمي البنك والعملاء من تحمل أية مخاطر مادية أو قانونية أو سمعة.
- رفع مستوى أداء الموظفين والاعتماد عليهم في ابتكار أفضل الأساليب لتحسين الأداء مثل: إنتاج خدمات جديدة، تطبيق أساليب رقابية مميزة، تحد من حدوث تكرار الأخطاء أو المشاكل أو المخالفات التي قد تتسبب في تحميل البنك أو عملائه خسائر كانوا في غنى عنها .
- تأهيل كبار موظفي البنوك والمسؤولين عن الإدارات الهامة كإدارة المخاطر والسيولة والائتمان والتدريب على العمل في ظل الكوارث والأزمات.
- تنويع الخدمات المالية وتطوير خدمات الدفع الإلكترونية لتجاوز أزمة السيولة وتحقيق الشمول المالي.

- تقرير النقد والغذاء - منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية.
- تقرير البنك المركزي اليمني - عدن مارس 2022م.
- تقرير البنك المركزي اليمني - صنعاء 2014م.
- القوائم المالية للبنوك اليمنية.
- معالجة ثقل أعباء الدين العام في اليمن - مركز صنعاء.
- تقرير الحرب الاقتصادية - مركز صنعاء.
- وقف النار الاقتصادي - مجموعة الأزمات الدولية.
- القطاع المصرفي اليمني نمو رغم الصعاب - اتحاد المصارف العربية.
- دراسة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية للدكتور جميل حميد الأثوري.
- "الجهاز المصرفي اليمني" دراسة مالية تحليلية مقارنة للفترة 2010 - 2014م - محمد طالب الجرادي
- دراسة اقتصادية لقياس أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة 1990 - 2012 - د. علي اليسانبي.
- تقرير جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن - تقرير للبنك الدولي 23 مايو 2017م.

الملاذ الآمن في زمن الحروب

تأثير الصراع باليمن على القطاع المصرفي

منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية منظمة مجتمع مدني
تأسست من نخبة من الخبرات والكفاءات الاعلامية والاقتصادية
يسعى المنتدى من خلال مختلف الأنشطة والبرامج إلى التأثير
في السياسات العامة المتعلقة بالجانب الاقتصادي لترشيد
وتقويم جوانب التقصير فيها ودعم ومساندة جهود الاصلاح
الاقتصادي ومكافحة الفساد وارساء مبادئ ومعايير الحوكمة
بالإضافة إلى تعزيز دور الإعلام الاقتصادي ودعم المشتغلين فيه

www.merfroum.com

2022م

REFUGE DURING WARTIME

The Impact of the Yemen's Conflict
on the Banking Sector



INTRODUCTION	24
THE BANKING SECTOR	24-25
CHALLENGES FACING THE BANKING SECTOR	27
CASH LIQUIDITY CRISIS	27
OVERDRAFT	28
PUBLIC DEBT INSTRUMENTS	29
THE DECLINE OF THE YEMENI RIYAL	30
MONETARY POLICY DIVISION	31
FROZEN STOCKS	32
LETTERS OF CREDIT	33
BAN ON NEW BANKNOTES CIRCULATION	34
BANK SANCTIONS	34
ANALYSIS OF BANKING SECTOR INDICATORS	35
DEPOSIT STRUCTURE IN YEMENI BANKS	36
RECOMMENDATIONS	39
REFERENCES	41

- The war in Yemen has left a trail of repercussions on various fields and facets of life. Damage to the country's infrastructure has caused the economy to shrink, and indicators of the economy's performance to decline, starting from export and import, to internal trade movement, or production and manufacturing.
- Yemen's financial sector was the most prominently affected by the war, suffering significant issues and complications, including the collapse of the national currency, the liquidity crisis, the division of monetary policy, and the conflict of authority between the two parties to the conflict.
- Prior to the conflict, the Yemeni financial sector was witnessing a major breakthrough, whether in terms of automation, diversification of financial services and electronic payment methods, or the availability of a wide range of financing alternatives and prospects. Nevertheless, across the Middle East, Yemen continues to have the smallest banks in accordance to size.
- Despite this shift toward diversifying financial and financing services, many commercial banks invested the vast majority of their customers' deposits and savings in public debt instruments (treasury bills - Islamic instruments - repurchase - certificates of deposit), which upped the stakes and existentially threatened the state in light of Yemen's war.
- The effects of the war on Yemeni banks varied according to the way executive administrations handled the emergency situations. While several banks were on the verge of bankruptcy, other banks have been able to establish a successful banking model, evidenced in the banking performance indicators and the financial statements of those banks.
- In this paper, the Media and Economic Research Forum will discuss, in depth, the nature of the challenges that faced the Yemeni banking sector, how the war affected Yemeni banks, and the way banks dealt with these challenges to define the indicators that banking leaders use during their management of this vital sector in the country.

ORIGIN AND DEVELOPMENT

- The first economic conference was held in northern Yemen on the 25th and 26th of October, 1962, with the participation of the country's major merchants at home and abroad. The conference made a number of decisions and recommendations in the interest of a successful future role of the national economy. The most important of said decisions was the directive to establish the first national bank called the "Yemeni Bank for Reconstruction and Development." In this conference, the constituent assembly of the bank was announced and its statute was issued, and the President of the Republic issued a republican decision to sign the establishment of a national bank and name it the Yemeni Bank for Reconstruction and Development.
- The Central Bank of Yemen was created on July 27, 1971, following the accession of the northern portion of Yemen to the International Monetary Fund in 1970. With its establishment, the first legislative and functional building blocks for an economically-aligned banking system in Yemen's former north (i.e. before the unit) were laid, wherein the bank began to exercise all central bank powers, acquiring the financial and monetary powers carried out by the Yemeni Monetary Committee, the Monetary Operations Control Authority, the Yemen Bank for Construction and Construction, the Treasury, and the Ministry of Economy.
- In 1972 the Banking Law was issued, but the Central Bank of Yemen had granted many licenses.
- In 1979, the number of commercial and foreign bank branches reached six, and the banks expanded and rose in number, as did their branches.
- In 1973, the Central Bank issued a regulation for exchange business, as there were 134 offices, of which 80 were licensed. The regulation prohibited the practice of money exchange without the bank's approval and specification of the criteria under which the exchange may and may not be practiced.

- The independent state's financial system in southern Yemen was only a fixed extension of the prior system. Eight banks have branches in the area, including the South Arab Bank, which is a combined British-Indian bank, one Jordanian bank, and six international (British, Indian, and Pakistani) ones. Under the direction of the Board of Directors and the oversight and control of the South Yemen Monetary Agency in 1968, these banks carried on using the same operating procedures and frameworks as they did prior to their independence. For agencies and insurance businesses, the same held true.
- On June 22, 1969, with the National Front's seizure of power in the south, the new authority embarked on socialist economic transformations based on the state's control over the means of production and central planning, and this was reflected in the banking system, which began to develop on the basis of grouping and unity of banking institutions instead of pluralism previous.
- On November 27, 1969, the Nationalization Law was issued, which called for the subjection of all branches of commercial banks, insurance, and reinsurance companies operating in the country to public ownership, and the establishment of a body with legal personality and financial and administrative independence, called the Banking Authority, based in the city of Aden. The law also included the establishment of the Yemen Monetary Agency.
- In 1971, the National Bank of South Yemen was established on the basis of merging the eight nationalized banks with a capital of 1.5 million dinars paid in cash.
- In 1972, the banking system law was issued, which included the establishment of the Central Bank of Yemen, which assumed all the duties, functions, and tasks of the central bank of the state, and stipulated the abolition of the Banking Authority and the Yemen Monetary Agency. The Board of Directors of the banking system undertook the task of following up on the implementation of the policy on the role of the banking system in development; it remained in effect until the establishment of unity.
- Currently, the Yemeni banking sector consists of 20 banks divided into 9 local commercial banks, three local Islamic banks, four microfinance banks, and four branches of foreign banks, including four state-owned banks.

CHALLENGES FACING THE BANKING SECTOR

- Since the outbreak of the war, the banking sector has faced crises that have nearly decimated it, including the severe liquidity crisis, the economic downturn, the decline in the value of the national currency, and the additional repercussions of the conflict in monetary policy management, bank supervision, and the obstacles that prevented the free transfer of liquid cash inside and outside Yemen. The broad decline in private sector trust in the banking sector has prompted the monetary cycle to shift from the formal economy to the informal money markets and networks.
- The challenges contributed to the weakening of commercial and Islamic banks in Yemen, in contrast to the massive increase in black market activity, the destabilization of the exchange rate, and the increasing difficulty of financing imports by traders and importers.

CASH LIQUIDITY CRISIS

- Yemen is a country that depends primarily on direct cash in its dealings, as electronic payment methods are limited. The total cash issued in the local market is estimated at 3802.7 billions riyals by the end of the year 2021. Attempts are still being made to launch electronic currency, payment methods via Visa, or similar means; however, such attempts have not been successful, making the market highly dependent on banknotes.
- Despite the high degree of risk, particularly in exceptional situations such as Yemen's, dealing with banknotes as a form of payment is the norm in impoverished nations.
- The banking sector faced a stifling liquidity crisis due to several reasons, including:
 1. Overdraft.
 2. Banks' investments in public debt instruments.
 3. The Central Bank squanders the legal reserves of the existing commercial and Islamic banks.
 4. The state's foreign currency revenues from oil and gas export sales are declining.
 5. Inflation of state public expenditures through indiscriminate employment outside the law.
 6. Zeroing the external reserves of the Central Bank of Yemen in Sana'a by liquidating the balances of the Central Bank abroad for the benefit of traders and importers.
 7. Violation of laws and legislation regulating the work of the Yemeni banking sector.

- Following the war's intensification in early 2015, the country saw a severe fall in economic activity, resulting in a major increase in the state budget deficit. The main source of concern for government expenditure was the cessation of oil exports, which had been the country's largest source of government revenue and foreign currency until 2015.
- The Houthi authorities used the external hard currency reserves of the Central Bank of Yemen to finance imports, and after they ran out, they resorted to overdrafts to finance public expenditures. They also spent the legal reserves that commercial and Islamic deposited with the Central Bank of Yemen in Sana'a. As a result, the central bank's balances of domestic cash, which exceeded one trillion and 174 billion riyals, were drained.
- In 2015, the Houthi authorities were forced to draw overdrafts from the Central Bank of Yemen, resulting in the overdraft balance rising from 761 billion riyals at the end of 2014 to one trillion and 524 billion riyals at the end of 2015, two trillion and 228 billion riyals at the end of 2016, and four trillion and 200 billion by the end of 2021.
- In Aden, the overdraft balance reached five trillion and 816 billion riyals by the end of 2021.

- At the end of 2021, the value of treasury bills in Sana'a climbed to 1800 billion riyals, government bonds to 1600 billion riyals, and Islamic bonds to 120 billion riyals. These funds represent the savings of the three pension funds.
- The total public debt in Sana'a at the end of 2021 is about 7720 billion Yemeni riyals.
- The value of Sukuk Islamic bonds in Aden amounted to 100 billion at the end of 2021, bringing the balance of public debt in Aden to 5916 billion riyals.
- The total internal public debt in Sana'a and Aden was estimated at 13,636 billion riyals at the end of 2021.
- The total overdraft, in addition to the total value of treasury bills, Islamic instruments, and government bonds, is outside the framework of the monetary cycle of the banking sector. It is also double the total cash issued, which caused a stifling and complex crisis in the liquidity of banks as the government's financial liquidity crisis affected the cash liquidity in the banking sector, exacerbating the situation in banks.
- In light of this, commercial banks began to reduce withdrawals by customers, which made merchants and depositors reluctant to let banks keep their money, and requests for cash withdrawals from the banking sector increased. This represented the beginning of capital flight, and a mass exit of cash flow from the banking cycle and into the black market.

THE DECLINE OF THE YEMENI RIYAL

- There were numerous pressures on the rial during the post-war period, beginning with the general economic decline and the decline in Yemen's foreign exchange resources, as represented by foreign oil and gas sales, foreign direct investment flows, expatriate remittances, tourism revenues, and grants and foreign cash subsidies. All of these factors contributed to an increase in the balance of payments deficit, which resurrected the black market and provided a chance for speculators to manipulate rial exchange rates.
- The two governments in Sana'a and Aden made a grave mistake in relying on currency printing to finance the deficit in the state's general budget, which hastened the collapse of the value of the Yemeni rial against foreign currencies. This procedure is in violation of many provisions of the Central Bank Law No. 14 (2000).
- The currency issued in Sana'a and Aden increased from 854 billion riyals at the end of 2014 to 3740.2 billion riyals in August 2022, an increase of 2886.2 billion riyals. This explains the significant decline in the Yemeni rial exchange rate, as this money mass was printed without a legal cover in exchange for withdrawing the legal cover for the issued currency until the end of 2014.
- The instability of the Yemeni rial has exacerbated the liquidity crisis in the banking sector. The Yemeni rial has lost many times its value in relation to the dollar, and it has continued to depreciate until it reached a record low of over 1152 riyals against the dollar in Aden and 560 in Sanaa in October 2022.
- The decline and rapid fluctuations in the value of the local currency led depositors to withdraw their savings from banks and convert them, through informal markets, to foreign currencies, especially the US dollar and the Saudi rial, to maintain their value and benefit from the growing purchasing power of foreign currencies.
- The depreciation of the rial caused some commercial banks to lose their foreign assets, especially banks whose foreign currency obligations exceeded their assets.
- As a result of the collapse of the value of the local currency, the local market witnessed a process of dollarization. The population in Yemen turned to the use of the dollar and the Saudi rial as means of payments due to their stability in value, and savings were turned into foreign currencies, precipitating the deterioration of the value of the Yemeni rial.

- On September 18, 2016, former Yemeni President Abd Rabbo Mansour Hadi issued Presidential Decree No. 119 to transfer the Central Bank of Yemen from Sana'a to Aden, which marked the beginning of the monetary policy division and created additional pressures to the banking sector due to the consequences of not implementing the decision correctly. As a result of poor application, there were two competing authorities in charge of monetary policy, issuing inconsistent and conflicting orders and resulting in monetary instability.
- The decision to transfer the bank to Aden was supposed to be accompanied by the transfer of all debit and credit balances to the accounts of the Central Bank in Sana'a, to the Central Bank in Aden for absolute control over monetary policy. However, the fragmented and incomplete application created two monetary authorities, and created a number of repercussions that affected the monetary situation.
- Since September 2016, there have been two central banks in Yemen in Sana'a and Aden, both of which have failed to fully perform the role of a central bank, creating inconsistency in the country's fiscal and monetary policies, while the Yemeni banking sector was caught between the two.
- The Central Bank of Yemen in Aden requested data on commercial and Islamic banks' clients as one of the prerequisites for participation in the auction system or documentary credits. Meanwhile, the Sana'a Bank threatened and cautioned the financial industry not to engage with the Bank of Aden, putting the banking sector in a tough position between responding to the bank in Aden and acquiescing to the Sanaa Bank.
- The conflict of monetary policy has contributed to the creation of two main centers for the majority of commercial and Islamic banks, both of which operate independently of the other and have separate accounts from those located in the other region.

- Since the division of the Central Bank, the two branches in Sana'a and Aden have implemented similar mechanisms for handling commercial bank balances within their accounting systems and in restricting cash withdrawals.
- Deposits made prior to September 2016 and transferred from Sana'a to Aden can only be used to settle payments related to accounts maintained in the central bank and banking system, but not for any other purpose, such as countering cash withdrawals for customers.
- The Central Bank in Sana'a has followed a similar mechanism since early 2017, as it does not allow commercial banks to use cash balances accumulated before 2017, which represent the bulk of most banks' financial assets.
- The separation of cash and non-cash transactions has undermined the use of non-cash payment instruments, such as checks, and has discouraged the general population from conducting financial transactions within the banking sector.
- The central bank in Aden requires banks wishing to make partial cash withdrawals on deposits that have become non-withdrawable to transfer these assets – including treasury bills – from the central bank in Sana'a to Aden, which is not allowed by the central bank in Sana'a.

- Following a two-billion-dollar Saudi deposit, the Central Bank of Aden issued documentary credits to commercial and Islamic banks and their clients in return for prohibiting Houthi authorities from dealing with documentary credits issued by the bank in Aden. A process of prosecution and interrogation was carried out against leaders in the banking sector.
- In June 2018, the Central Bank of Yemen in Aden issued instructions related to the implementation of the mechanism for importing major food commodities, withdrawing from the \$2 billion Saudi deposit provided by Riyadh in the first quarter of 2018.
- The Yemeni government issued Resolution No. 75 in September 2018 to regulate the importation of fuel and basic goods. As a result, merchants were required to open letters of credit with commercial banks in Aden to guarantee imports as well as deposit funds in Yemeni riyals equal to the value of the letters of credit in accounts managed by the Central Bank in Aden.
- In an effort to stop the flow of paper money outside of the regions they control, the Houthis issued directives to commercial banks instructing them to use checks to cover letters of credit in response to the government's action in Aden.
- The Houthis warned the banks against complying with the directives issued by Aden. On the other hand, the commercial banks were threatened with fines by the Central Bank in Aden if they failed to furnish the required cash to cover the value of imports of commodities opened under bank letters of credit.
- In response to the central bank in Aden's import financing mechanism, which requires importers to deposit cash with the central bank in Aden to ensure the opening of letters of credit, the Houthi authorities imposed new restrictions in December 2018 to prevent funds from being transferred outside their territory.
- The banking sector has resorted to transferring banknotes through informal networks, but this process may result in high costs and risks due to the rising instability in times of war. Indeed, the expense of delivering banknotes to Aden has become unsustainable, and the financial system suffers at every stage of the conflict between the two banks.

BAN ON NEW BANKNOTES CIRCULATION

- In the context of the monetary policy division, the Central Bank in Aden approved the printing of large quantities of local currency in its old and new forms, in return for the bank branch's refusal in Sana'a to circulate these newly printed papers by citizens, calling them forged. This deprived banks of the possibility of receiving new depositors and new deposits, and exacerbated the liquidity crisis, in light of high inflation, the collapse of the exchange rate, and the increase in monetary mass.
- The Houthis prevented circulation of the new banknotes printed in Aden in their areas of control, which led to the existence of two different prices for the same commodity and service.
- The Houthis regularly carry out inspections of bank vaults and cash chests in their areas of control to ascertain that the banks are not dealing with the new riyals that are being printed in Aden, and sometimes they take measures to confiscate any new banknotes they find.

BANK SANCTIONS

- Since the beginning of 2018, the Houthis have penalised commercial banks under the pretence that said banks want to relocate their headquarters to Aden or undertake financial transactions in order to issue letters of credit through the central bank in Aden.
- The managers of some banks and their senior employees were subjected to interrogation, arrest, and detention under the pretext of the banks' dealings with the Central Bank in Aden. The Houthis interfered in the managers' business and obligated them to sell parts of their financial centers for the benefit of the group's merchants or those close to them.
- The banking sector tried to distance itself from the ongoing conflict, and banking leaders called for the necessity of neutralizing the banking sector, but the division of monetary policy made this sector the target of targeting by both sides of the conflict.
- The most significant ramifications of the Central Bank's split are the transfer of banking work from the organised sector to the unorganised sector—the banking sector—which is impossible to monitor or derive any data or information from.

ANALYSIS OF BANKING SECTOR INDICATORS

- The war and its repercussions had a significant impact on various indicators of the banking sector, including the volume and quality of deposits, the volume of aggregated assets, and profits and losses.
- The staggering growth of the aggregated assets confirms the existence of an imbalance in the banking sector's management of the monetary mass in Yemeni riyals. In general, the aggregated assets of the banks were digitally inflated, but lost in value.
- The foreign assets of Yemeni commercial and Islamic banks decreased from \$2.346 billion in 2014 to \$1,200 billion in 2021.
- Prior to the outbreak of the conflict, commercial and Islamic banks were major investors in the local public debt instruments issued by the Central Bank of Yemen on behalf of the Ministry of Finance. Commercial banks owned 72% of all treasury bills, while Islamic banks invested heavily in "sukuk" bonds.
- The investment of Yemeni banks in public debt instruments heightens their vulnerability to crises, such as the liquidity crisis or exposure of the state's public finances. Such appeared on the indicators of the financial statements of the banking sector.
- Total deposits in the Yemeni banking sector amounted to 3660.3 billion riyals at the end of 2021, compared to 2225.7 billion riyals in 2014, a growth of 1434.6 billion, an increase that is not commensurate with the large increase in the supply of cash from the local currency.

DEPOSIT STRUCTURE IN YEMENI BANKS

No.	Deposit type	2014	2020	2021
1	Demand deposits	269.3	850.9	910.5
2	Term deposits	861.9	838.8	859.2
3	Savings deposits	205.3	276.3	286.9
4	Dedicated deposits	53.12	531.1	50.9
5	Deposits in foreign currencies	825.19	1496.9	1552.7
6	Government deposits	10.6	0	0
	Total	2225.41	3994	3660.2

- However, this growth in the volume of deposits was small compared to the size of the money supply and the deterioration of the Yemeni currency.
- The Media and Economic Research Forum team analyzed the financial statements of a sample of local banks, all of whose financial data were available during the period from 2014 - 2020, to analyze the nature of the impact that the war had on the indicators and performance of Yemeni banks.
- The growth rate of deposits with various banks varied depending on the nature of the other banking indicators. The volume of customer deposits at Al-Kuraimi Bank in 2020 contributed to approximately 6.2% of total banking sector deposits, compared to 10.9% for Al-Tadamon Bank, the two largest banks that recorded growth in customer deposits.

THE VOLUME OF DEPOSITS COMPARED TO THE TOTAL DEPOSITS OF THE YEMENI BANKING SECTOR IN 2020

No.	Bank	2020 deposits (Amount in billion Yemeni riyals)	Percentage of total banking sector deposits
1	Al-Tadamon Bank	435.78	10.9%
2	Al-Kuraimi Bank	249.67	6.2%
3	Yemen Kuwait Bank	176.08	4.4%
4	Qatar National Bank	17.5	0.4%
5	Central Bank of Bahrain	38.8	0.9%

- During the measuring period 2014-2020, Al-Kuraimi Islamic Bank had the highest growth rate in customer deposits (with 714.1%) among all Yemeni banks, with total customer deposits increasing from 30.59 billion riyals in 2014 to 249 billion riyals in 2020.

THE GROWTH STRUCTURE OF BANKING SECTOR DEPOSITS 2014-2020

(AMOUNT IN BILLION YEMENI RIYALS)

No.	Bank	2014	2020	Growth percentage
1	Al-Kuraimi Bank	30.59	249.06	714.1%
2	Al-Tadamon Bank	452.4	435.78	0.3%-
3	Yemen Kuwait Bank	87.25	176.08	101%
4	Central Bank of Bahrain	28.25	38.84	37.4%
5	Qatar National Bank	26.94	17.57	34%-

- Some banks saw a decline in deposit volume during the period as a result of war-related factors and others linked to how governments responded to the emergency conditions imposed by the conflict.
- Bank deposits recorded a growth of 1434.97 billion riyals during the period 2014-2020. The share of growth in deposits was distributed to banks as follows:

GROWTH PERCENTAGE OF TOTAL BANK DEPOSITS GROWTH DURING THE PERIOD 2014-2020

No.	Bank	2014	2020	Increase	Growth percentage
1	Al-Kuraimi Bank	30.59	249.06	218.47	15.2%
2	Al-Tadamon Bank	452.4	435.78	-16.62	1.1%-
3	Yemen Kuwait Bank	87.25	176.08	88.83	6.1%
4	Central Bank of Bahrain	28.25	38.84	10.59	0.73%
5	Qatar National Bank	26.94	17.57	-9.37	0.6%

- The decline in the growth rate of other banks' deposits reveals the volume and value of funds that left Yemen during the period 2014 - 2020.
- Despite the great challenges that Yemen faced during the years of war, especially the challenges facing the economic sector, the Yemeni banking sector remained consistent and continued to provide financial services, to varying degrees, depending on the way these banks are managed.
- At a time when the liquidity crisis pushed some banks to the brink of bankruptcy, some banks continued to fulfill their obligations towards customers and managed liquidity professionally, especially Al-Kuraimi Bank.
- Most of the Yemeni banks approved procedures to restrict customers' withdrawal of their deposits on the basis of freezing balances in accounts before 2017, while Al-Tadamun and Al-Kuraimi Banks continued to deliver customers' deposits and consider all deposits and balances as cash payable at any time.
- Islamic banks relied on investing in less risky tools compared to those adopted by commercial banks that invest in public debt instruments.

RECOMMENDATIONS:

- Developing a national guide for banking governance to be prepared by the Association of Yemeni Banks or the Central Bank.
- Establishing an effective internal control system in banks to encourage more accountability and transparency in dealing with investors and depositors.
- Establishing a stricter system in the field of combating money laundering and terrorist financing, and training all bank employees associated with this field.
- Improving the capabilities of employees when executing operations in a way that achieves quality, accuracy, speed, and control, and in a way that protects them, the bank, and customers from bearing any financial, legal, or reputational risks.
- Raising the level of employee performance and relying on them to innovate the best methods to improve performance, such as producing new services and applying distinctive control methods that limit the error margin that may cause the bank or its customers to incur unnecessary losses.
- Qualifying senior bank employees and those responsible for important departments such as risk management and liquidity and credit management, and training them to work in light of disasters and crises.
- Diversifying financial services and developing electronic payment services to overcome the liquidity crisis and achieve financial inclusion.

REFERENCES

- Cash and Food Report - Media and Economic Research Forum.
- Report of the Central Bank of Yemen - Aden, March 2022.
- Report of the Central Bank of Yemen - Sana'a 2014.
- Financial statements of Yemeni banks.
- Addressing the Heavy Public Debt Burdens in Yemen - Sana'a Center.
- Economic War Report - Sana'a Center.
- Economic Ceasefire - International Crisis Group.
- The Yemeni banking sector is growing despite the difficulties - Union of Arab Banks.
- A study of the extent to which corporate governance is applied in Yemeni banks by Dr. Jamil Hamid Al-Athuri.
- "Yemeni Banking System" Comparative Analytical Financial Study for the Period 2010-2014 - Muhammad Talib Al-Jaradi.
- An economic study to measure the impact of the money supply on the gross domestic product in Yemen during the period 1990-2012 - Dr. Ali Al-Yasani.
- Report on the readiness of the private sector to contribute to the reconstruction and recovery in Yemen - a report by the World Bank, May 23, 2017.



REFUGE DURING WARTIME

The Impact of the Yemen's Conflict on the Banking Sector

The Media and Economic Research Forum is a civil society organization founded by a group of media and economic experts and competencies. Through various activities and programs, the Forum seeks to influence public policies related to the economic aspect in order to rationalize and correct aspects of default therein, to support economic reform efforts, combat corruption, and establish principles and standards of governance, in addition to strengthening the role of economic media and supporting those involved in it.

www.merfroum.com

2022م